Ahmed Jassim MOHAMMED¹ & Ahmed Hamed ALI²

THE GRAMMATICAL CONTROVERSY OF SHEIKH ABDUL RAHMAN BIN MUHAMMAD, KNOWN AS AL-NARI

Abstract:

Disagreement occurred between the Basri and Kufi doctrines, in many branches, and each of them went to support his doctrine according to the method that he followed with textual and rational evidence, and the difference increased and raged between them for a long time, and the early scholars alerted to this grammatical dispute, and the first to write about it was a fox (D. 291 AH) wrote his book (The Difference of Grammarians), then after that synonymous and successive writings, and from here, my research was called (The Grammatical Principles of Al-Aari in his book, Moniyat Al-Ragheb and for the sake of the student), and it included three sections. The first: the controversial issues that he preferred, while the second topic included the controversial issues that the author left without weighting, and the third topic was the issues that were called the agreement between scholars and they are originally in dispute: It contains a number of Arabic sources, the most important of which are: Sibawayh's Kitab, Al Muqtada, Al Osoul in Grammar, Sharh Al Mufasssal, Rashrif Al-Baqarah, and other sources.

Key words: Grammatical Disagreement, Aleari, Arabic Grammar, Text Verification.

Istanbul / Türkiye

p. 51-61

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by

iThenticate No plagiarism
detected

Article History

Received: 06/08/2021

Accepted: 21/08/2021

published: 01/09/2021

<http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.3-2.5>

¹ Dr. , Iraqi University, Iraq, almshaykhya13@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-9562-8105>

² Researcher, Iraqi University, Iraq, ahmadhamed19980@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-4292-2495>

الخلاف النحوي عند الشيخ عبد الرحمن بن محمد الشهير بالعاري

أحمد جاسم محمد³
أحمد حامد علي المحمدي⁴

الملخص

قد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات ومن هنا وسمت بحثي بـ (الخلاف النحوي عند الشيخ عبد الرحمن بن محمد الشهير بالعاري)، واشتمل على ثلاثة مباحث وقد سبق بترجمة المؤلف، وتوطئة عن الخلاف النحوي، وتناولت في المبحث الأول: المسائل الخلافية التي رجّحها، في حين تضمن المبحث الثاني المسائل الخلافية التي تركها المؤلف من غير ترجيح:، والمبحث الثالث المسائل التي اطلق عليها الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف: وختم البحث بجملة من النتائج التي توصلت اليها، واعتمدت في بحثي هذا على جملة من المصادر العربية أهمها: الكتاب لسيبويه، المقتضب، الأصول في النحو، شرح المفصل، ارتشاف الضرب، وغيرها من المصادر الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، العاري، النحو العربي، تحقيق النصوص.

المقدمة:

قد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات ومن هنا وسمت بحثي بـ (الخلاف النحوي عند الشيخ عبد الرحمن بن محمد الشهير بالعاري)، واشتمل على ثلاثة مباحث وقد سبق بترجمة المؤلف، وتوطئة عن الخلاف النحوي، وتناولت في المبحث الأول: المسائل الخلافية التي رجّحها، في حين تضمن المبحث الثاني المسائل الخلافية التي تركها المؤلف من غير ترجيح:، والمبحث الثالث المسائل التي اطلق عليها الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف: وختم البحث بجملة من النتائج التي توصلت اليها، واعتمدت في بحثي هذا على جملة من المصادر العربية أهمها: الكتاب لسيبويه، المقتضب، الأصول في النحو، شرح المفصل، ارتشاف الضرب، وغيرها من المصادر الأخرى.

توطئة:

قد وقع الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، في كثير من الفروع وكل منهما ذهب ينصر مذهبه وفق المنهج الذي يسير عليه بأدلة نقلية وعقلية، وازداد الاختلاف واحتدم بينهما في ذلك طويلاً، وقد تنبه العلماء الأوائل إلى هذا الخلاف النحوي وإن أول من كتب في ذلك ثعلب (ت291هـ) ألف كتابه (اختلاف النحويين)، ثم بعد ذلك ترادفت وتوالت المؤلفات فألف ابن كيسان (ت320هـ) كتابه (المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون)، ثم جاء أبو جعفر النحاس المصري (ت338هـ) بعده فدون مؤلفه (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)، ثم ألف بعده ابن درستويه (ت347هـ) كتابه (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)، وهذه الكتب لم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها، وجاء بعد هؤلاء كمال الدين الأنباري (ت577هـ) وجرد قلمه لتقصي طائفة كبيرة من هذه المسائل فدمج كتابه

³ د. ، الجامعة العراقية، العراق، almshaykhya13@gmail.com

⁴ الباحث، الجامعة العراقية، العراق، ahmadhamed19980@gmail.com

(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين) وأجاد فيه أيما إجادة¹، وهناك مؤلفات أخرى في الخلاف منها: (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن الرماني (ت384هـ)²، و(كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) لابن فارس (ت395هـ)³.

وقد عبر الشيخ العاري عن الخلاف في كتابه (منية الراغب وبغية الطالب) بأقوال صريحة، وأقوال أخرى تدل على معناه، فمن ذكره للأقوال الصريحة للخلاف، قوله: "ومنها أداة مختلف هل هي اسم أو حرف والاصح إنها حرف وهي إذما"⁴، ومن أقواله الأخرى التي تدل على معنى الخلاف، ذكره لفظ الاصح، الذي يدل بوجود الخلاف، قوله: "كل معرف بأل إذا وقع بعد اسم الإشارة؛ يكون صفته على الاصح"⁵، وكان بعض المسائل الخلافية يرجحها وبعضها الآخر يتركها من غير ترجيح، وبعضها يطلق عليها الاتفاق وهي في الأصل خلاف، وغيرها من المسائل الأخرى.

المبحث الأول: المسائل الخلافية التي رجّحها:

1. مسألة (التقدير في الكسر):

قوله: "وفي الجر، نحو: (مررت بغلامي)، تقدر الكسرة على ما قبل الياء كذلك، كما مر وذهب بعضهم إلى أن الاشتغالي في حالة الجر مجرور بكسر آخره، والاصح ما تقدم من إن الكسرة مقدرة؛ لأن الحكم لا يبعث كما عرفت"⁶.

2. مسألة (كل ما ليس له مفرد من لفظه إذا ورد على هيئة جمع المذكر السالم فهو ملحق به):

وقوله في ذلك: "وكل ما ليس له مفرد من لفظه، إذا ورد على هيئة جمع المذكر السالم فهو ملحق به نحو: (عالمون) بفتح اللام، فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، لأنه ملحق بالجمع لا جمع، كما ذهب إليه بعضهم؛ فإنه لو كان (عالمون) جمع (عالم) لكان المفرد اعمّ من الجمع؛ لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى، والعالمين خاص بمن يعقل، وإلى هذا ذهب ابن مالك رحمه الله تعالى"⁷.

3. مسألة (المعرف بـ (أل) إذا وقع بعد اسم الإشارة):

وقوله: "كل معرف بأل إذا وقع بعد اسم الإشارة؛ يكون صفته على الاصح، واليه ذهب ابن الحاجب، وذهب ابن مالك، إلى إنه عطف بيان وقيل هو بدل منه، قال تعالى: (لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)"⁸، فاسم الإشارة اعني (ذا) محله النصب؛ لأنه مفعول به الانزال، (القرآن) صفته على الاصح، كما تقدم فتأمل ترشد، إن شاء الله تعالى"⁹.

اختلف في المعرف بـ (أل) إذا وقع بعد اسم الإشارة، هل هو صفة، أم عطف بيان أو بدل، فذهب سيبويه إلى إنه صفة، إذ قال: "هذا باب، ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ، فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلق، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلق"¹⁰، وذهب ابن السراج إلى ما ذهب إليه سيبويه، لكن بشرط أن يأتي بعد الرجل شيء يكون خبراً، إذ قال: "وإذا قلت: هذا الرجل ولم تذكر بعد ذلك شيئاً، وأردت بالألف واللام العهد، فالرجل خبر عن "هذا" فإن جئت بعد "الرجل" بشيء يكون خبراً جعلت الرجل تابعاً لـ (هذا) كالنعت؛ لأن المبهمة توصف بالأجناس، وكان ما بعده خبراً عن (هذا) فقلت: هذا الرجل عالم، وهذه المرأة عاقلة، وهذا الباب جديد، فترفع (هذا) بالابتداء وترفع ما فيه الألف واللام بأنه صفة وتجعلهما كاسم واحد"¹¹، وكذلك قال السيرافي: "وتقول: إن هذا الرجل منطلق، ويجوز في المنطلق ما جاز فيه حين قلت هذا الرجل منطلق، إلا أن الرجل هنا يكون خبراً للمنصوب وصفة له، وهو في تلك الحال يكون صفة لمبتدأ وخبراً له"¹²، وذهب ابن يعيش إلى إنه عطف بيان، إذ قال: "واعلم أنّ حقيقة هذا النعت، وما كان مثله في نحو: "هذا الرجل" إنّما هو عطف بيان، وقول النحويين إنه نعتٌ تقريبي، وذلك لأن النعت تخليّة الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سببه، وهذه أجناس، فهي شرح، وبيان للأول كالتبديل، والتأكيد، فلذلك كان عطف بيان، ولم يكن نعتاً"¹³، وقد ذهب ابن الحاجب إلى ما ذهب إليه سيبويه وابن السراج.

4. مسألة (العطف على الضمير المجرور):

وقوله: "واعلم ان العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف نحو: (جئت وزيد) فالأصح ان يقال: (جئت انا وزيد)، والاصح عند ابن مالك أنه لا يجب إعادة الخافض إذا اريد العطف على الضمير المجرور، قال الله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) 14، في السبع بكسر ميم الارحام عطفاً على الضمير في "به" 15.

5. مسألة (الاداة إذما هل هي اسم أم حرف):

وقوله: "ما يجزم فعلين، يسمى الفعل الأول فعل الشرط، ويسمى الفعل الثاني جواب الشرط، وهو احد عشر أداة: منها حرف واحد باتفاق وهو (إن) وهي أم الباب، ومنها أداة، مختلف هل هي اسم او حرف والاصح إنها حرف وهي (إذما)، ومنها تسعة، اسماء باتفاق، (مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَي، وَآيْن، وَأَي، وَحَيْثَمَا، وَأَيَان، وَمَتَى) 16.

اختلف النحويون في (إذما) منهم من ذهب إلى إنها حرف، ومنهم من ذهب إلى إنها اسم، ومن الذين ذهبوا إلى إنها حرف سيبويه إذ قال: "فما يجازي به من الأسماء غير الظروف: من، وما، وأيهما، وما يجازي به من الظروف: أي حين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، ومن غيرهما: إن، وإذما" 17، واحتج المبرد بأنها قبل دخول (ما) كانت اسمًا، إذ قال: "وَلَا يَكُونُ الْجَزَاءُ فِي إِذْ وَلَا فِي حَيْثُ بَعْدَ مَا لِأَنَّهُمَا ظَرْفَانِ يَضَافَانِ إِلَى الْأَفْعَالِ" 18، ومع دخول (ما) فهي حرف، إذ قال: "وَمِنْ الْحُرُوفِ الَّتِي جَاءَتْ لِمَعْنَى إِنْ وَإِذَا" 19 وأكد ابن السراج على اسميتها إذ قال: "وأما الظروف التي يجازي بها: فمتى وأين وأنى وأي حينٍ وحيثما وإذما، لا يجازي بحيثٍ وإذٍ حتى يُضمَّ إليهما "ما" تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد" 20. وبالرغم من الخلاف هل هي اسم أم حرف، إلا أن الجميع اتفق على إنه لا يجازي بها حتى يضم إليها (ما) 21.

6. مسألة (رفع الاسم الظاهر باسم التفضيل):

وقوله: "ولا يرفع في الغالب اسماً ظاهراً إلا في مسألة الكحل، وهي مشهورة عند النحويين نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، اعرابه (ما) نافية، رأيت فعل وفاعل، رجلاً مفعول به، أحسن صفة لرجل، في عينه جار ومجرور متعلق بحصل أو حاصل في محل نصب على إنه حال من الكحل، منه جار ومجرور متعلق بأحسن، في عين جار ومجرور متعلق بحصل أو حاصل في محل نصب على الحال من الهاء في منه، والشاهد أن الكحل اسم ظاهر مرفوع باسم التفضيل الذي هو أحسن، ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم: {ما من أيام أحبَّ إلى الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة}، وقد يرفع برفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، بنصب أفضل على أنه صفة رجل، أبوه فاعله، والأصح أن يرفع أفضل على إنه خبر مقدم، وأبوه مبتدأ مؤخر، والتقدير مررت برجل أبوه أفضل منه" 22.

المبحث الثاني: المسائل الخلافية التي تركها المؤلف من غير ترجيح:

1. مسألة الخلاف في (أل التعريف):

قال العاري: "لكن المشهور أن آلة التعريف (أل) وهي بحملتها عند الخليل، وسيبويه، واللام وحدها عند الاخفش" 23. إن ما ذهب إليه المؤلف من أن (أل) بحملتها عند الخليل وسيبويه، هو ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال: "وهي "أل" لا اللام وحدها، وفاقا للخليل وسيبويه" 24، أو ما قاله ابن هشام في قطره: "ثم ذو الأداة وهي أل عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها خلافاً للأخفش" 25، وقال ابن هشام: "وتلخص في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن المعرف "أل" والألف أصل.

والثاني: أن المعرف "أل"، والألف زائدة.

والثالث: أن المعرف اللام وحدها" 26.

وأسقط مذهباً رابعاً: وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد في كتابه الشافي 27.

تأصيل الآراء:

المذهب الأول:

إن المعرف "أل" والألف أصل: هذا المذهب يدل على أن (أل) ثنائية الوضع ك (قد، وهل)، فهي بحملتها أداة التعريف، وعليه تكون همزة أل أصلية وليست زائدة، قال الزجاجي: "اعلم أن الألف واللام اللتين للتعريف وكذلك قولك: الرجل والغلام والثوب والفرس وما أشبه ذلك، للعلماء فيها مذهبان: أما الخليل فيذهب إلى أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزلة من ولم وإن وما أشبه ذلك، فيجعل الألف أصلية من بناء الكلمة بمنزلة الألف في إن وأن"28، إلا إن الزجاجي ضعف قول الخليل29، وقد عزا أبو حيان هذا المذهب إلى ابن كيسان إذ قال: "والثاني: مذهب ابن كيسان: أنها ثنائية الوضع، نحو: قد وهل، وهمزتها همزة قطع"30، وقيل: وذهب الخليل إلى أن حرف التعريف ثنائي، وهمزته همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال، وهو مذهب ابن كيسان31، وقال ابن مالك: "على أن الصحيح عندي، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل"32.

والملاحظ على هذا المذهب، أنه لما كانت أل بمنزلة، (قد، وهل)، ونحوهما فإنه قد حكى عن الخليل أنه عبر عنها بـ (أل)، قال سيبويه: "وقال الخليل: ومما يدل على أن أل مفصولة من الرجل ولم بين عليها"33، واحتج لذلك، أن (أل) في الاسماء بمنزلة قد في الافعال وأنه كان يسميها "أل" كقولنا "قد" وأنه لم يكن يقول الألف واللام، كما لا يقول في قد: القاف والدال34؛ أي: أن من جعل حرف التعريف ثنائياً، وهمزته أصلية، عبر عنه بـ أل، ولا يحسن أن يقول: الألف واللام، كما لا يقال في قد: القاف والدال35.

المذهب الثاني:

أن المعرف (أل)، والألف زائدة: أن أل بحملتها هي أداة التعريف، وهمزتها همزة وصل زائدة لثبوتها في الابتداء، وهذا ما قاله ابن مالك: "لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة "أل" همزة وصل زائدة فوجب اطراحه"36، وقال ابن مالك: "وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة "اسمع" ونحوه بحيث لا يعده رباعياً فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارعه الرباعي للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة، فكذا لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة"37، وعلى هذا المذهب تكون أل ثنائية الوضع وهمزتها زائدة فيها لا زائدة عليها، فمن كلام سيبويه الذي يوجي إلى أن أل ثنائية الوضع، قوله: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر...38"، وقوله: "وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك: أُرْسَلَهَا الْعِرَاكَ...39"، فقوله: عن أداة التعريف بـ (الاف واللام) يدل أنه يتأتى بهما؛ وليس بـ (اللام) وحدها، ومما يقوي ذلك ما قاله ابن مالك: "وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كأم وأخواتها"40، قال سيبويه: "وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل... فمن ذلك: أم وأو، وقد... وأل تعرف الاسم في قولك: القوم، والرجل"41، وقال في موضع آخر: "والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك قد وسوف... ألا ترى أن الرجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول: ألي، كما يقول قدي، ثم يقول: كان وكان...42". وهذه العبارات هي التي استدل بها ابن مالك وعزا هذا المذهب إلى سيبويه43.

والملاحظ من هذا المذهب أنه من جعل حرف التعريف ثنائياً، وهمزته همزة وصل زائدة، فله أن يقول أل، وأن يقول: الألف واللام. وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين، ولكن الأول أقيس44.

• المذهب الثالث:

أن المعرف اللام وحدها: أي: اللام أحادية الوضع، والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالسكان45، وإنها لا يعتد بها في وضع (أل)، واللام حرف دال على معنى بنفسه، لأننا إذا قلنا: قام القوم، وخرج الغلام وما أشبه ذلك، في جميع الكلام سقطت الألف من اللفظ لوصول الكلام ودلت اللام على التعريف، ولو كانت الألف من بناء الكلمة؛ أي: يعتد بها، لأخل معناها بسقوطها46، وهذا المذهب معزو لسيبويه وجمهور النحويين47، وذكر أبو حيان أنه مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان48، ونسب ابن مالك هذا المذهب إلى المتأخرين49.

ومن كلام سيبويه الذي يوحى بأن أل أحادية الوضع قوله: "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتان يعترفون بهما حرف واحد كقد، وأنها ليست واحدةً منهما منفصلة من الأخرى كنفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله، وهي موصولة كما أن ألف أيم موصولة" 50، فُهِمَ من هذه العبارة أن سيبويه خالف الخليل في كون أل ثنائية الوضع إذ قضى بأن الهمزة فيها همزة وصل زائدة على اللام التي يعرف بها وحدها فهي ك (همزة الوصل) في (أَيْمُن) القسم؛ إذ إنه في الأصل (يَمِينٌ) بدون همزة فلما سكن اوله لعله صرفية زيدت عليه همزة الوصل؛ وكذلك همزة الوصل في أل زيدت على أداة التعريف وهي اللام الساكنة للتوصل إلى النطق بها، هذا هو المذهب الذي اشتهر بين النحويين أنه مذهب سيبويه والجمهور من نحاة البصرة والكوفة.

وإذا كان ابن مالك خالف الاجماع على نسبة هذا المذهب لسيبويه إذ صرح في كتابه شرح التسهيل بأن أل عند سيبويه ثنائية الوضع، بقوله: "قال: "وهي "أل" لا اللام وحدها، وفاقا للخليل وسيبويه، وقد تخلفها "أم" وليست الهمزة زائدة" 51، فإنه وافق العلماء في نسبة هذا المذهب في كتابه شرح الكافية وذلك قوله: "اللام - وحدها- هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة" 52.

وكذلك الملاحظ لهذا المذهب أن اصحابه عبروا عنها باللام كونها احادية الوضع، وأن المعبر عنها بالألف واللام تارك لما هو أولى، وكذا المعبر عنها بأل 53.

أما ما نسبته المؤلف من أن اللام وحدها عند الاخفش، فلم اقف على نسبة هذا القول فإن الاخفش في معاني القرآن يقول: "ولان هذه الالف واللام هما جميعاً حرف واحد ك (قد)، و (بل)" 54، وهذا يدل على ان الالف واللام بجمليتهما عند الاخفش وليس اللام وحدها، وما ذكره المؤلف من ان اللام وحدها عند الاخفش، لربما في كتبه التي لم تصل اليها، أو انه نقله عن ابن هشام دون تحقق، قال ابن هشام: "ثم ذو الأداة وهي أل عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها خلافاً للأخفش" 55.

المذهب الرابع:

أن المعرف الهمزة وحدها:

هذا القول الرابع من الاقوال التي قيلت في ماهية (أل) المعرفة، والذي لم يتطرق اليه العاري، وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد في كتابه الشافي 56. والحاصل من هذه الاقوال الاربعة أن من اراد التعبير عن الاسم المعرف بهذه الاداة لا يمكن لاحد الانكار عليه إذا عبر ب (أل) أو ب (الالف واللام)، أو ب (باللام)، أو ب (الهمزة واللام)، لأن لكل مذهب ادلته التي ذهب اليها، فضلاً عن اضطراب النحاة في ذكرها فكان لكل عالم أكثر من رأي وهذا ما وجدناه عند سيبويه من المتقدمين، وعند ابن مالك من المتأخرين.

مسألة (الجمع بين الفاعل والتميز):

وقوله: "واختلف في جواز الجمع بين الفاعل والتميز في هذا الباب، فسيبويه رحمه الله تعالى منع ذلك، فلا يجيز نعم الرجل رجلاً زيد؛ لأنه الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التميز، وقد أجاز المبرد رحمه الله تمسكاً بقول الشاعر:

وَالْتَغْلِيُونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًا وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ

ف (بئس) فعل موضوع للذم، (الفعل) فاعله، (فحلاً) تميز، (فحلهم) مخصص بالذم 57.

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التميز والفاعل الظاهر، أقوال: وقد أشار الى ذلك ابن مالك في الفيته، فقال 58:

وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر

أحدها: لا يجوز وهو ما ذهب إليه سيبويه، والسيرافي، فذهب سيبويه الى منع جواز ذلك، إذ قال: "وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسره، كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربته، إلا أنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسمُ هنا مبني على هذا المضمر، ومثلُ ترك إظهار الفعل ها هنا تركُ الإظهار في الموضع الذي تقدّم فيه الإضمار" 59؛ يعني: أن ترك إظهار الفعل المضمر في (زيداً ضربته) مع مجيء التفسير بمنزلة قولك: (نعم رجلاً

زيد) وتقديره: (نعم الرجل رجل زيد)، أضمّر الرجل في (نعم)؛ لأن (نعم) فعل، ولا بد له من فاعل و (رجلاً) تفسير له، ولا يجوز أن يجمع بينهما فنقول: (نعم الرجل رجلاً) 60.

ثانيها: يجوز وعليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، وذهب المبرد إلى جواز ذلك إذ قال: "وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (نعم الرجل رجلاً زيد) فقولك: (رجلاً) تأكيد؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِذِكْرِ الرَّجُلِ أَوْلاً وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: عِنْدِي مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا، إِنَّمَا ذَكَرْتَ الدَّرَاهِمَ تَوْكِيدًا وَلَوْ لَمْ تَذْكُرْ لَمْ تَحْتَاجْ إِلَيْهِ" 61، وقال ابن السراج: "اعلم: أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعموا أصحاباً، ولا قومك بئسوا أصحاباً، ولا أخواك نعماً رجلين، ولا بئساً رجلين، وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: "رجلاً" تأكيد" 62، وقال الفارسي: "وتقول: (نعم الرجل رجلاً زيد فإن لم تذكر رجلاً) جاز، وإن ذكرته فتأكيد" 63.

وأختار ابن مالك هذا القول إذ قال: "ولا يمنع منه زوال الإبهام بدونه؛ لأن التمييز قد يجاء به تأكيداً، كقوله عز وجل: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) 64.

والصحيح لوروده نظماً ونثراً، فمن النظم ما مر ذكره، ومن النثر، ما حكي من كلامهم: نعم القتل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب 65.

ثالثها: وفصل بعضهم فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجل فارساً زيد، وإلا فلا، نحو: نعم الرجل رجلاً زيد، فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً، نحو: نعم رجلاً زيد 66، وعليه ابن عصفور 67.

المبحث الثالث

المسائل التي اطلق عليها الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف

1. مسألة (تقديم المستثنى على المستثنى منه):

قوله: "أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب مطلقاً؛ أي: في المنقطع وغيره نحو: ما قام إلا زيداً أحد، وما جاء إلا حماراً القوم، قال الشاعر:

فمالي إلا آل أحمد شيعه ومالي إلا مذهب الحق مذهب" 68.

وفي المسألة خلاف، وإن من ذهب إلى النصب، المبرد حيث قال: "هَذَا بَابُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّبَدُّلُ، وَذَلِكَ لِإِسْتِثْنَاءِ الْمُقَدَّمِ نَحْوَ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا زَيْدًا بِأَحَدٍ، وَإِنَّمَا اِمْتَنَعَ التَّبَدُّلُ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَ زَيْدٍ مَا تَبَدَّلَ مِنْهُ فَصَارَ الْوَجْهَ الَّذِي كَانَ يَصْلَحُ عَلَى الْمَجَازِ لَا يَجُوزُ هَا هُنَا غَيْرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّكَ كُنْتَ تَقُولُ مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ وَتَجِيزُ مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا فَلَمَّا قَدِمْتَ الْمُسْتَثْنَى بَطَلَ وَجْهُ التَّبَدُّلِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوَجْهَ الثَّانِي 69، وابن جني قال أيضاً: "فإن تقدم المُسْتَثْنَى لم يكن فيه إلا النصب" 70، وإن من ذهب إلى جواز الرفع ما سمعه سيبويه من يونس حيث قال: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد" 71، وأما إذا كان الكلام موجب وجب النصب وإذا كان غير موجب فالمختار النصب، وهذا ما قاله ابن عقيل: "إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى نحو قام إلا زيداً القوم وإن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام إلا زيداً القوم" 72، وقد جاء في شرح التصريح على التوضيح: وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقاً، سواء أكان متصلًا أو منقطعاً، وامتنع اتباعه، وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه غير النصب، وهو الاتباع في المسبوق بالنفي، فتقول: ما قام إلا زيد أحد 73. ومن خلال ما تقدم نجد أن الشيخ العاري ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من وجوب النصب مطلقاً، دون أن يحدد مذهب من النحاة فتركه على الإطلاق دون تقييد.

1. مسألة (إعمال اسم المصدر):

وقوله: "الثالث: من الاسماء التي تعمل عمل الفعل: اسم المصدر وهو ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوه عن بعض ما في فعله، كالكلام، والثواب، والعطاء، والوضوء، ونحوها، فإن مصدر كرم تكليم، ومصدر تكلم تكلم، فكلام اسم مصدر، واثاب مصدره اثنابه، فثواب اسم مصدر وأعطى مصدره إعطاء، فعطاء اسم مصدر، وتوضأ مصدره توضئ، فوضيء اسم مصدر، فيعمل اسم المصدر كالمصدر مطلقاً، عند الكوفيين نحو: ثواب الله كل موحد جنان، ونحو قوله:

اكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

وفي الحديث: من قبله الرجل امرأته الوضوء، رواه مالك في الموطأ⁷⁴، فامرأته منصوب؛ لأنه مفعول اسم المصدر، وهو قبله؛ لأن قبلَ وتقبيل، فتعين انه قبله اسم مصدر، أما البصريون فلا يقولون بأعمال اسم المصدر، ويضمرون في مثل هذه الأمثلة أفعالاً يعملونها في المعمول بعدها⁷⁵.

ذكر المؤلف أن اسم المصدر يعمل كالمصدر مطلقاً عند الكوفيين، وفي المسألة تفصيل؛ أي: إذا كان اسم المصدر علماً لم يعمل اتفاقاً، لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياخ وإنه لا يضاف ولا يقبل أل، ولا يقع موقع الفعل، وإن كان ميمياً فكالمصدر اتفاقاً، وإن كان غير العلم والميمي لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين⁷⁶، وإن الكسائي إمام أهل الكوفة، قال: إِلَّا ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ (الخبز والدهن والقوت) فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فَلَا يُقَالُ عَجِبْتُ مِنْ خَبْزِكَ الْخَبْزَ وَلَا مِنْ دَهْنِكَ رَأْسُكَ وَلَا مِنْ قَوْلِكَ عَيْالَكَ وَأَجَارَ ذَلِكَ الْفَرَاءَ وَحَكَى عَنِ الْعَرَبِ، مثل: أعجبتني دهن زيد لحيته⁷⁷، وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجب من طعامك طعاماً، يريدون: من إطعامك، وعجبت من دهنك لحيتك، يريدون: من دهنك⁷⁸.

أما ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والدهن والخبز والكلام والكرامة والكحل والرعي والطحن ونحوها، وهي الأسماء التي أخذت من مواد الأحداث، فهذا النوع من اسم المصدر فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين: ولا يجوز هذا عند البصريين إلا إن اضطر شاعر، فيستعمل اسم المصدر استعمال المصدر، وتحقيق الخلاف بين الفريقين هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازاً على المصدر ويعمل عمل المصدر أم لا؟ فقال البصريون: لا يجوز إلا إن اضطر شاعر إلى ذلك، فيطلقه عليه، ويعمله، وقال الكوفيون والبغداديون: ينقاس ذلك، وما ذكرناه من أن ثواباً وعطاءً وكلاماً هو من اسم المصدر مخالف لما ادعاه المصنف أنها مصادر، وكذلك دعواه أن عوناً وعشرة وكبراً وعمراً وغرقاً وكلاماً أسماء مصادر، ليس عندنا كذلك، بل هي مصادر جاءت على غير قياس، وليس كل ما خالف القياس من المصادر يقال فيه: إنه اسم مصدر، وإلا كانت أسماء المصادر أكثر من المصادر، والذي أذهب إليه في هذا المسموع من هذا النوع أن المنصوب بعده ليس منصوباً باسم المصدر، ولا أجري مجرى المصدر في العمل، لا في ضرورة ولا في غيرها، بل هو منصوب بإضمار فعل يفسره ما قبله⁷⁹.

الخاتمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَسِّرُ بَمَنْهُ وَفَضَّلَهُ وَعَوَّنَهُ عَلَى إِتِمَامِ هَذَا الْبَحْثِ، وَمِنْ خِلَالِ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُ وَالَّتِي سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهَا وَصَلْنَا إِلَى أَهَمِّ النَّتَائِجِ:

1. كان الشيخ العاري لا يذكر وجوه الخلاف واقوال النحاة ويقتصر على اصح الآراء، وهذا يدل على أن العاري كان دقيقاً في غايته التي من أجلها ألف هذا الكتاب ألا وهي الاختصار.
2. كان يطلق على بعض المسائل الاتفاق بين العلماء وهي في الأصل فيها خلاف،
3. كان العاري يترك المسائل الخلافية من غير ترجيح، منها مسألة أل التعريف التي تطرق إليها العاري بان أل بجملتها عند الخليل وسيبويه واللام وحدها عند الاخفش، ومن خلال البحث تم تأصيل أربعة مذاهب فيها.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316 هـ)، تح/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646 هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982 م.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (288 - 377 هـ)، تح/ د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ط/ الأولى، 1389 هـ - 1969 م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح/ د. حسن هنداي، دار القلم - دمشق، ط1.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749 هـ)، تح/ د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
- الدر الثمين في أسماء المصنفين: علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن الساعي (المتوفى: 674 هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط1، 1430 هـ - 2009 م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769 هـ)، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط/ العشرون 1400 هـ - 1980 م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: 900 هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط/ الأولى، 1428 هـ.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905 هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جميع حقوق الطبع محفوظة 1398 هـ - 1978 م جامعة قاريونس.
- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672 هـ)، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط/ الأولى.
- شرح المفصل لابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وابن الصانع (المتوفى: 643 هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761 هـ)، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383.

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، تح/ أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ الأولى، 2008م.

الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180 هـ)، تح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الثالثة، 1408 هـ - 1988م.

اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337 هـ)، تح/ مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط2، 1405 هـ 1985م.

اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392 هـ)، تح/: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

معاني القرآن للأخفش [معتزلي]: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215 هـ)، تح/ الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1411 هـ - 1990م.

موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبجي المدني (المتوفى: 179 هـ)، تح/ بشار عواد معروف - محمود خليل، مؤسسة الرسالة، 1412 هـ.

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تح/ أي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426 هـ - 2005م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، تح/ عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

الهوامش

- 1 ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 127.
- 2 ينظر انباه الرواة: 295/2.
- 3 ينظر الدرر الثمين في اسماء المصنفين: 276.
- 4 النص المحقق: 38.
- 5 النص المحقق: 43.
- 6 النص المحقق: 14.
- 7 النص المحقق: 26.
- 8 سورة الحشر: الآية 21.
- 9 النص المحقق: 43.
- 10 الكتاب لسيبويه: 86/2.
- 11 الاصول في النحو: 1/ 151.
- 12 شرح كتاب سيبويه: 475/2.
- 13 شرح المفصل لابن يعيش: 332/1.
- 14 سورة النساء: الآية 1.
- 15 النص المحقق: 69.
- 16 النص المحقق: 38.
- 17 الكتاب لسيبويه: 56/3.
- 18 المقتضب: 47/2.
- 19 المقتضب: 46/2.
- 20 الاصول في النحو: 159/2، وينظر ارتشاف الضرب: 4/ 1862.
- 21 ينظر الكتاب لسيبويه: 56/3، المقتضب: 47/2، الاصول في النحو: 159/2.
- 22 النص المقق: 92.
- 23 النص المحقق: 45.
- 24 شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 253.
- 25 شرح قطر الندى وبل الصدى: 112.
- 26 شرح قطر الندى وبل الصدى: 112.
- 27 لم أعر على كتابه الشافي، والقول ذكره الرضي في شرحه على الكافية: 241/3، وينظر شرح التصريح على التوضيح: 179/1.
- 28 اللامات: 41.
- 29 ينظر المصدر نفسه: 42.

- 30 ارتشاف الضرب: 985/2.
- 31 الجنى الداني في حروف المعاني: 138.
- 32 شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 254 - 257.
- 33 الكتاب: 325/3.
- 34 ينظر سر صناعة الاعراب: 15/2، ال
- 35 ينظر الجنى الداني: 138 - 193.
- 36 شرح التسهيل لابن مالك: 254/1.
- 37 المصدر نفسه: 254/1.
- 38 الكتاب: 22 / 1
- 39 المصدر نفسه 372/1.
- 40 شرح التسهيل لابن مالك: 253/1.
- 41 الكتاب: 4/ 226 - 220.
- 42 الكتاب، 147/4.
- 43 ينظر شرح التسهيل: 1/ 253.
- 44 ينظر الجنى الداني: 193.
- 45 ينظر شرح الرضي: 383/1، وارتشاف الضرب: 985/2.
- 46 ينظر اللامات: 42.
- 47 ينظر اللامات: 41، وشرح التصريح على التوضيح: 179/1، وجمع الهوامع: 306/1 - 307.
- 48 ارتشاف الضرب: 985/2.
- 49 شرح التسهيل لابن مالك: 253/1.
- 50 الكتاب، 324/3
- 51 شرح التسهيل، 253/1.
- 52 شرح الكافية الشافية: 319/1
- 53 ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 253/1
- 54 معاني القرآن للأخفش: 7/1.
- 55 شرح قطر الندى: 122.
- 56 ينظر شرح الرضي على الكافية: 241/3، وشرح التصريح على التوضيح: 179/1.
- 57 النص المحقق: 88و.
- 58 ألفية ابن مالك: 43.
- 59 الكتاب لسبويه: 81/1،
- 60 شرح كتاب سبويه: 374/1.
- 61 المقتضب: 150/2.
- 62 الاصول في النحو: 117/1.
- 63 الايضاح العضدي: 88.
- 64 سورة التوبة: من الآية 36.
- 65 ينظر شرح الاشموني لألفية ابن مالك: 286/2.
- 66 ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 165 / 3.
- 67 جمع الهوامع: 32/3.
- 68 النص المحقق: 81ظ.
- 69 المقتضب: 397/4.
- 70 اللمع في العربية: 68.
- 71 الكتاب: 337/2.
- 72 شرح ابن عقيل: 216/2.
- 73 ينظر شرح التصريح على التوضيح: 549/1.
- 74 موطأ الإمام مالك: 49/1 (118).
- 75 النص المحقق: 89ظ.
- 76 ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 121/3، وتوضيح التوضيح: 1043، وجمع الهوامع: 66/3.
- 77 ينظر التذييل والتكميل: 103 / 11، وجمع الهوامع: 67/3.
- 78 ينظر الاصول في النحو: 139 / 1.
- 79 التذييل والتكميل: 103 - 104.